

المقاربة الأمنية في معالجة الأزمة الداخلية تمهد لتدويل الوضع السياسي في الجزائر

السلطة في التعايش مع المستجدات المسجلة.

ويتنظر أحد أبرز نشطاء الحراك الشعبي، صدور حكم القضاء في حقه خلال الأسبوع القادم، بعدما التمسست النيابة العامة في حقه ثلاث سنوات سجن نافذة وغرامة مالية، ويتعلق الأمر بالمنسق العام لحزب الاتحاد الديمقراطي والإجتماعي (غير معتمد) كريم طابو، الذي قضى عدة شهور في السجن بتهمة الإساءة لمؤسسة الجيش وإجباط معنوياته وتهديد الوحدة الوطنية، قبل أن يتم الإفراج المشروط عنه مؤخرا.

قوى سياسية طالبت القيادة العليا للبلاد بإطلاق سراح الموقوفين وفتح الحريات السياسية والإعلامية أمام المعارضة

وكان الناشط السياسي، ورئيس حزب حركة التغيير (غير معتمد) رشيد نكان قد طالب، من سجن القليعة غربي العاصمة، في رسالة توجه بها إلى وزير العدل بلقاسم زغماتي، بـ"الإفراج عنه بعد انقضاء فترة سجنه المؤقت القانونية".

وقال نكان في الرسالة التي نشرت على حسابه الشخصي في فيسبوك، بأن "تجديد سجنه تم يوم الخامس من أبريل 2020 وهو تاريخ توقيع الأمر، بينما كان يتوجب أن يوقع القرار في الرابع من الشهر ذاته، طبقا لنص المادة 128 من قانون الإجراءات السارية".

وذكر المتحدث السجين الذي ينتظر المحاكمة، بأن "تجديد فترة سجنه المؤقت بائس رجعي هو ظلم سافر يمارس علي، وهو نفس الظلم الذي تعرضت (الوزير) له لما أصدرتم مذكرة توقيف دولية في حق وزير الطاقة السابق شكيب خليل العام 2010، وما أرفقته من إجراءات تاديبية في حقه بسبب ذلك".



ملف الحريات يرحل السلطة الجزائرية

صابر بلدي

الجزائر - تواصل وضعية سجناء الرأي إلقاء ثقلها على المشهد السياسي في الجزائر، لاسيما مع استمرار السلطة في التعايش عبر المقاربة الأمنية لمعالجة الأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد منذ أكثر من عام، ما فتح المجال أمام تدويل القضية عبر بوابة البرلمان الأوروبي. ونظمت محكمة سيدي امحمد بالعاصمة، الخميس، ببراءة عدد من الناشطين السياسيين المنضوين تحت لواء جمعية "راج" المعارضة، ويتعلق الأمر بكل من بويدر حميمي، عيسوس ماسينيسا، جلال مقراني، وكمال ولد علي، والذين توبعوا منذ توقيفهم في شهر يونيو الماضي، بتهمة "التحريض على التجمهر غير المسلح، وعرض وتوزيع منشورات من شأنها المساس بالوحدة الوطنية".

وجاء القرار القضائي بشكل يبعث على التهيدة السياسية في البلاد، استجابة لعدد من الأصوات التي طالبت السلطة الجديدة بضرورة الذهاب إلى إطلاق سراح الموقوفين في إطار الاحتجاجات السياسية، وفتح حوار سياسي شامل لبلورة خارطة طريق تخرج البلاد من المأزق المظلم.

وكانت عدة قوى سياسية وشخصيات مستقلة على غرار ما يعرف بـ"مجموعة العشرين"، قد توجهت منذ نحو عام إلى القيادة العليا للبلاد بعريضة ضمتها جملة من المطالب، أبرزها إطلاق سراح الموقوفين في إطار الاحتجاجات السياسية وفتح الحريات السياسية والإعلامية أمام المعارضة.

لكن تزامن الخطوة المذكورة، مع قرار حجب عدة مواقع إخبارية ناقدة في الجزائر، يذهب إلى غير تطاعات المغالين بإمكانية فتح مرحلة سياسية في البلاد، خاصة بعد ظهور بوادر تدويل للأزمة السياسية ودخول البرلمان الأوروبي على خط الأوضاع السياسية في الجزائر، وبيقي الغموض قائما حول استراتيجية

النظام السياسي السابق، الذي يمنح صلاحيات كبرى لرئيس الجمهورية. واطلقت بعض الشخصيات السياسية والأمنية التونسية على مواقع التواصل الاجتماعي، في الأونة الأخيرة، تحذيرات من خطورة ما قد يؤول إليه الوضع في تونس في ظل تصاعد التوترات الاجتماعية في مختلف المحافظات والجهات والتي تنذر بتفكك الدولة وإمكانية تفجر ثورة جديدة قد تجرف الطبقة السياسية الحالية برمته.

وأعربت رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى عن رفضها للنظام السياسي والانتخابي الحالي، قائلة إنها تدعم نظاما رئاسيا معادلا تكون للرئيس فيه صلاحيات تعيين الحكومة والمصادقة عليها دون الرجوع إلى البرلمان.

دعوات إلى تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة تطرح مدى جدية التغيير

الصافي سعيد يستبعد نجاح الحوار الوطني ويؤيد فكرة الانتخابات في تونس



سيناريو الانتخابات يفرض تغيير المسارات

الانتخابي وتؤسس محكمة دستورية، أما الانتخابات المبكرة فستتسبب في خسائر وإضاعة للوقت".

وترى شخصيات وأحزاب سياسية تونسية أن القانون الانتخابي الحالي يمثل عائقا أمام تقدم مسار الممارسة الديمقراطية بالبلاد، ما جعلها تدفع بقوة من مناسبة إلى أخرى إلى ضرورة مراجعته وإصلاح ما يجب إصلاحه مخافة الوقوع في المحذور.

وتشهد تونس منذ 2011 أزمة اقتصادية، وأرقت سياسات الحكومات المتعاقبة لتجاوزها التونسيين، اقتصاديا واجتماعيا، ودفعت صراعات الرئاسات الثلاث في ما بينها ودخول تونس دوامة تعيين وإقالة حكومات الواحدة تلو الأخرى، عدا من التونسيين إلى الحين للنظام السياسي السابق، الذي يمنح

صلاحيات كبرى لرئيس الجمهورية. واطلقت بعض الشخصيات السياسية والأمنية التونسية على مواقع التواصل الاجتماعي، في الأونة الأخيرة، تحذيرات من خطورة ما قد يؤول إليه الوضع في تونس في ظل تصاعد التوترات الاجتماعية في مختلف المحافظات والجهات والتي تنذر بتفكك الدولة وإمكانية تفجر ثورة جديدة قد تجرف الطبقة السياسية الحالية برمته.

وأعربت رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى عن رفضها للنظام السياسي والانتخابي الحالي، قائلة إنها تدعم نظاما رئاسيا معادلا تكون للرئيس فيه صلاحيات تعيين الحكومة والمصادقة عليها دون الرجوع إلى البرلمان.

وأضاف النائب عن حزب قلب تونس بالبرلمان فؤاد ثامر في تصريح لـ"العرب"، بـ"أن المشهد الحالي هو نتيجة لما أفرزه صندوق الاقتراع، ولذلك لا وجود لأي جدوى من تنظيم انتخابات جديدة، في ظل وجود مبادرات جديدة للحوار الوطني". وأضاف ثامر "سيعاد نفس المشهد، وإذا أردنا التغيير فعليا أن نغير النظام

واستبعد المحلل السياسي خليفة بن سالم "الذهاب نحو انتخابات سابقة لأوانها لسبب بسيط وهو أن المشهد السياسي سيظل هو نفسه"، قائلا "لن تكون هناك انتخابات سابقة لأوانها قبل سنة أخرى".

وأضاف بن سالم في تصريح لـ"العرب"، "لا بد من تغيير النظام الانتخابي، وتعديل بنود الدستور، الأزمة ليست في التمثيلية النيابية، بل في التسيير الحكومي.. من سيجري استفتاء على الدستور وهيئة الانتخابات غير مكتملة".

وتساءل "كيف تريد لانتخابات جديدة أن تأتي بمشهد جديد وهي تجرى بنفس مكونات المشهد، ولا توجد توليفة سياسية جديدة حتى نراهن عليها؟".

ويمنع النظام الانتخابي استنفاد أي حزب بغالبية حكم، ويؤدي دوما عبر قانون أكبر البقايا إلى برلمان مفتت لا جامع بين مكوناته سوى التعطيل المتبادل. ووضعت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي أسسها عياض بن عاشور سنة 2011 والتي كلفت بتكوين مؤسسات تشرف على الانتقال الديمقراطي في تونس نواة القانون الحالي.

وأضاف النائب عن حزب قلب تونس بالبرلمان فؤاد ثامر في تصريح لـ"العرب"، بـ"أن المشهد الحالي هو نتيجة لما أفرزه صندوق الاقتراع، ولذلك لا وجود لأي جدوى من تنظيم انتخابات جديدة، في ظل وجود مبادرات جديدة للحوار الوطني". وأضاف ثامر "سيعاد نفس المشهد، وإذا أردنا التغيير فعليا أن نغير النظام

بعض البنود في الدستور، وعلى معادلة جديدة بخصوص النظام السياسي، وقتها نتوجه إلى انتخابات تشريعية ورئاسية في هذه الحال".

وتابع "يجب أن نتخلم في هذه الحالة انتخابات رئاسية وتشريعية.. أنا مع هذه الفكرة".

وواصل في نفس السياق "إن وافقوا على هذه الاقتراحات كلها.. مرحبا بهم مع هذه الفكرة وقتها يتم تحديد نظام انتخابات استنادا إلى دراسات مقارنة من دول تشبهنا.. هناك 14 أو 15 نسخة في قانون الانتخابات موجودة".

ويكشف نهاب البعض في فكرة تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة، البحث عن بديل سياسي للمشهد، بعد مرحلة من الغموض سئم فيها الناخب انتظار وعود السياسيين "الزائفة"، لكن إنجاز ما ترنو إليه بعض الشخصيات السياسية يمكن أن يظل حبيس الأفكار والتصورات، في ظل مشهد سياسي متناقض تغذيه الهزات والمهازات، وسط تساؤل عن فرص إيجاد التوليفة المناسبة التي يمكن أن تتفق عليها مختلف الأطراف للمضي في هذا الاتجاه.

ويرى مراقبون أن مقترح تنظيم انتخابات جديدة، يتطلب توفر عدة أسباب وشروط، أهمها كيفية استعداد الأحزاب البرلمانية في السلطة والمعارضة لقبول الفكرة بما يتماشى و"تكتيكاتها" السياسية وتموقعها في المشهد، فضلا عن التخوف من سيناريو إعادة إنتاج نفس المشهد المازوم من جديد، وهو ما يجعل الانتخابات فاشلة بكل المقاييس.

تتالي الدعوات السياسية في تونس إلى حل البرلمان وتنظيم انتخابات مبكرة وتغيير النظام السياسي وتعديل الدستور، لإزاحة الضباب الطاغى على المشهد وتوضيح الرؤى الداعمة للمسار الديمقراطي بالبلاد، وفي ظل التشطي الحزبي القائم الذي تغذيه الصراعات والاتهامات يبقى تحقيق التوافق حول الفكرة صعب المنال، في وقت يعيش فيه التونسيون وضعا مازوما على جميع الأصعدة.

خالد هودي

تونس - طالبت شخصيات سياسية في تونس بضرورة التوجه نحو انتخابات برلمانية مبكرة، في خطوة لإعادة توزيع الأوراق من جديد، والبحث عن تصورات جديدة للمشهد، الذي أثار جدلا واسعا وطلعت عليه الخلافات، ما أدى إلى إهمال القضايا الحقيقية للمواطن التونسي.

وتطرح فكرة الانتخابات التشريعية المبكرة مدى وجود إمكانية للاتفاق بين مختلف مكونات المشهد السياسي ومؤسساته (البرلمان، الحكومة، الرئاسة)، بعد سنة برلمانية أولى غلب عليها خطاب التفرة والعنف، وكشفت كَمَا هائلًا من الحساسيات و"التفتك" الحزبي.

واستبعد النائب السياسي سعيد الأربعاء، نجاح مبادرة الحوار الوطني التي طرحها الاتحاد العام التونسي للشغل مؤكدا أنه مع فكرة تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية سابقة لأوانها.



وقال سعيد في تصريح لإذاعة محلية "يجب التوجه إلى الجهات والاطلاع على مشكلاتها هذا ما يجب القيام به.. أنا لا اعتقد أن الحوار الوطني سينجح.. ليست هناك نوايا صحيحة وليست هناك الشجاعة والمعرفة لأنه بعكس ذلك سيكون الحوار باطراف لها توقعات ستدافع من منطلقها عن مواقفها وسيسفر عن نفس المخرجات". وأضاف "لو قمنا بحوار واتفقنا على قانون انتخابات جديد، وعلى استفتاء على

البوليساريو تلجأ إلى فرض إتاوات على سكان مخيمات تندوف

محمد مامون العلو

على أي شيء في المستقبل من المساعدات، بل وسيقتدون ما يملكون من قوت وممتلكات بسبب حرب لا علاقة لهم بها. وذكر المنتدى أن القيادة تتجبر وتتسلط على السكان وتفرض الطوارئ، وتأخذ بالقوة ممتلكات الضعفاء لتمويل العسكر في جهات قتالية لا تصل منها إلا الإشاعة والأكاذيب والبطولات الخيالية المدعومة ببيانات مفبركة لا أثر لها في الواقع.

واعتبر مراقبون أن لجوء قيادة البوليساريو إلى هذا الإجراء دليل على تبرمها من تراجع الجيش الجزائري عن دعم ميليشياتها ضد المغرب على الشريط العازل إلى جانب استجداء المساعدات الإنسانية باسم هؤلاء الصحراويين المهجرين قسرا وجلب المزيد من التعاطف والدعم.

وكمحاولة للتعمية على ما يقع داخل المخيمات من ابتزازات وتعنيف اعتبر وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم خلال الدورة غير العادية الـ21 للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، أن المسار السياسي لأمم المتحدة لحل القضية الصحراوية تعرض إلى حالة جمود غير مسبوق أدت إلى تفاقم معاناة الشعب الصحراوي.

داخل المخيمات بحجة الحرب، وإلصاق التهمة بالمغرب كوسيلة للتحكم في الصحراويين ووضعهم جميعا في مكان واحد وتصويرهم كمشردين واستغلالهم للظهور بمظهر الإجماع "المزيف".

البوليساريو تلجأ إلى هذا الإجراء بعدما اشتد الخناق على قيادتها دبلوماسيا بفتح المغرب الباب أمام قنصليات عربية وأفريقية

وأضافت ذات المصادر أن قيادة البوليساريو فرضت هذه الإجراءات للمزيد من ضبط الأمور والتحكم، وتستعد لتصويرهم وتسويقهم كفارين من معارك اقتراضية، طلبا لإضفاء الشرعية على حربها أحادية الجانب، وخوفا من الشهود على كذبها عن الصحراويين القريبين من المناطق المنزوعة السلاح، فقررت جلبهم بالترغيب والتهديد والقوة لمن لم ينضبط للأوامر.

وأضاف منتدى فورساتين، أن السكان أصبحوا اليوم مدركين أنهم لن يتحصلوا

وخارجا عن الصف، فلا مجال للرفض لأي سبب.

وشدد المصدر ذاته أن سكان المخيمات قدموا مجبرين ما يملكون من خيم ومؤونة وأغطية وتجهيزات بسيطة، فضلا عن مساهمات مالية بعدما كانوا ينتظرون وصول المساعدات الإنسانية الدولية على ندرتها بسبب سرقتها من طرف القيادة.

ولجات البوليساريو إلى هذا الإجراء بعدما اشتد الخناق على قيادتها دبلوماسيا بفتح المغرب الباب أمام قنصليات عربية وأفريقية في كبرى مدن الصحراء إلى جانب الدعم السياسي الكبير الذي وجدته تحرك المغرب لإنهاء إغلاق معبر الكركرات لتأمينه أمام حركة المرور دون حدوث احتكاك بالمغنيين، إشادة واسعة من قبل دول عربية وأفريقية وغربية.

وتكشفت مصادر من داخل المخيمات أن هناك غليانا تشهده مخيمات تندوف بعد هذا الإجراء المتعسف، وإلى جانب تبرم قوي من بعض المنتقمين إلى الميليشيات التي لم ترق لها مخططات إشعال فتيل الصراع في منطقة الكركرات.

وقالت مصادر محلية إن قيادة الجبهة الانفصالية قامت بنهجير وإرجاع سكان الأرياف والبوادي قسرا إلى

خاصة الزويرات. وأوضح بوعمري "أن الأمر مرتبط كذلك بمحاولة إيجاد بديل للنقص الحاد في التمويل المالي للجبهة وقيادتها".

وأوضح منتدى فورساتين أن البوليساريو اعتبرت كل من ثبت رفضه أو عدم تعاونه في جمع المساعدات خائفا

الجبهة بعد أن أعلنت غالبية المنظمات الدولية قطعها الإمدادات المالية التي كانت تبعثها وتحولها للجبهة بعد أن تأكد للجمع أن قيادة الجبهة تقوم بنهب هذه المساعدات وتعمل على تحويلها إلى حساباتها البنكية أو إعادة المتاجرة فيها في الأسواق الجزائرية والموريتانية بشكل إجباري.



البوليساريو تشدد الخناق على سكان المخيمات

ويعود ذلك حسب مراقبين، إلى أن البوليساريو فقدت كل مواردها وداعميها بعدما فشلت خطتها في الكركرات، وهي مناورا أيضا من قيادة الجبهة لحفظ ماء الوجه أمام متساكني المخيمات بعدما ربح المغرب كل المعارك الدبلوماسية والميدانية والسياسية.

وأكد نوفل بوعمري، المحلل السياسي والخبير في ملف الصحراء في تصريح لـ"العرب"، أن هناك نقسا حادا في موارد